

التطلعات المستقبلية للمجالس البلدية

المحور الثالث التطلعات المستقبلية للمجالس البلدية

عبدالمحسن بن عبدالله آل الشيخ

رئيس المجلس البلدي

لأمانة العاصمة المقدسة

شرف الجميع من الزملاء في المجالس البلدية بخدمة المدن والمحافظات التي عملوا بها خلال السنوات الثلاث الماضية ومن الطبيعي أن يكون هناك اختلاف في وجهات النظر وتجاذب بين البلديات والمجالس حيال السلطات التي أعطى النظام فيها للمجالس سلطة التقرير وسلطة المراقبة وابقى للأمانات والبلديات سلطة التنفيذ إلا أن الملاحظ أن الأمانات والبلديات في كثير من الأحيان هي التي تقرر وتنفذ بمعزل عن المجلس. فضلاً عن عدم الإستجابة السريعة في تنفيذ القرارات التي تعطيها المجالس الأولوية وفق إمكانيات الأمانات والبلديات كما أن التقارير المطلوب تقديمها للمجالس بصفة دورية أو حسب طلب المجلس لا تقدم حسب ما نصت عليه اللائحة في المواعيد المناسبة التي تمكن المجالس من دراستها وإبداء الملاحظات عليها والاقتراحات لذا فإنه قد تكون هناك فجوة بين المجالس والبلديات إذا لم تكن الآلية التي تبين بجلاء تلك السلطات وتوضح المسؤوليات بشكل لا يعيق عمل كل جهة ولعلنا في المجالس البلدية نتطلع إلى تأكيد المهام المنوطة بهذه المجالس من خلال إضفاء بعض الإجراءات عليها بما يمكنها أن تكون أكثر فاعلية فقد نصت اللائحة على العديد من المهام التي بينها:

أولاً: إبداء الرأي والمقترحات حيال مشروع الميزانية وحيال تقرير الإيرادات والمصروفات ، وحيال التقرير عن نشاطات البلدية بالإضافة إلى إقرار الحساب الختامي وقد حددت مواعيد وتواريخ لتقديم هذه التقارير ولعلنا نؤكد في هذا الأمر أنه يجب على الأمانات والبلديات تقديم مشروع الميزانية في المواعيد المحددة والأخذ بمقترحات المجالس وما تعطيه في أولوية للمشاريع والخدمات ولعله من المناسب أيضاً أن يشارك ممثل لمجلس في مناقشة الميزانية مع الجهات المختصة كما ن تقديم التقارير الأخرى المختلفة التي حددتها اللائحة او التي تطلبها المجالس بالشكل المناسب وفي المواعيد المحددة يمكن تلك المجالس من أداء دورها الرقابي المنوط بها .

ثانياً: دراسة مشروع الهيكل التنظيمي للبلدية والمقترحات التي تقدمها إليها البلدية بشأن تعديل أو إعداد الأنظمة واللوائح والاشتراطات المتعلقة بأنشطة البلدية ولعله من المناسب أن تطالب الوزارة بالهيكل التنظيمي لكل بلدية لاعتماده بشكل جديد بعد عرضه على المجلس البلدي مما يعني تفعيل هذه المهمة بالشكل المطلوب كما أن التوجيه من مقام الوزارة للأمانات والبلديات بالعرض أولاً على المجالس البلدية ما ترفعه الأمانات والبلديات للوزارة فيما يتعلق باشتراطات البناء بالأنشطة أو جميع الأنظمة واللوائح والاشتراطات المتعلقة بالأنشطة البلدية سيمكن المجالس بأن تباشر دورها في هذا المجال .

ثالثاً: ومن المهام الرئيسية الموكولة للمجلس دراسة الشكاوي والملاحظات والاقتراحات التي ترد

إليه من المواطنين. فالمجلس يمثل المواطن ويسعى لرفع مستوى الخدمات البلدية المقدمه له وتسهيل الإجراءات لذا فإن المشاركة بشكل رسمي من منسوبي الأمانات في جميع اللقاءات التي تعقد مع المواطنين سيمكن المسئول من الوقوف على ما يعاينه المواطن من نقص الخدمات أو من التأخر في الحصول على التراخيص اللازمة والاستماع إلى الاقتراحات البناءة التي يمكن الاستفادة منها مما يعضد عمل المجالس عند اتخاذ القرارات حيال هذه الشكاوي والمقترحات ولعلنا أخيراً نقول أن تطلعاتنا المستقبلية بالإضافة إلى ما سبق هي بوضع الآلية التي تؤدي إلى تحقيق وتفعيل المهام المنوطة بالمجالس فضلاً عن توسيع مجال عملها من خلال إضافة جميع الخدمات الرئيسية الأخرى التي يحتاجها المواطن من ماء وكهرباء وصرف صحي ووسائل اتصالات ومواصلات إلى عمل المجالس وذلك لأهمية التكامل بينها.